The Permanent Mission
of the Kingdom of Morocco
to the United Nations

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة
نيويورك

الدورة الثانية والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمـــة السيد محمد بن عيسى
وزير الشؤون الخارجية والتعاون
المملكة المغربية

نيويورك في، فاتح اكتوبر 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،
معالي السيد الأمين العام ،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

أود في البداية أن أهنئ سعادة السيد سرجان كريم على انتخابه رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنيا له النجاح في مهامه الرفيعة .

كما أود بهذه المناسبة أن أشيد بالجهود البناءة والحثيثة لسعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، التي شكلت رئاستها المتميزة و المثمرة للدورة السابقة مصدر فخر ومنبع اعتزاز خاصة للمرأة العربية.

و بما أن هذه هي أول دورة للجمعية العامة تنعقد منذ تعيين السيد بان كي مون ، فإنني أجدد لسعادته ، باسم المملكة المغربية ، كامل ثقتنا ودعمنا للجهود والمساعي التي يبذلها حتى يحقق للأمم المتحدة أهدافها الكبرى على قدر الآمال التي تعلقها عليها أمم العالم وهي تتوقى ، مع بداية الألفية الثالثة ، إلى بروز نظام دولي أكثر انصافا و فاعلية يستجيب لتطلعاتها في تحقيق الأمن الجماعي والتنمية المستدامة .

سيدي الرئيس،

تنعقد دورتنا عشية تخليد الأمم المتحدة للذكرى الستين لحدثين تاريخيين هامين طبعا أنشطة منظمتنا ، ورسخا هويتها ، و أثبتا قيمتها المضافة وإسهامها الفريد والوجيه في تعزيز التعاون الدولي ، و صون الكرامة الإنسانية وتثبيت السلم والأمن العالميين .

ويتعلق الأمر من جهة، بإقرار الجمعية العامة سنة 1948 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى بإرسال أول بعثة أممية لحفظ السلام في نفس السنة.

و في سياق ذلك ، تبدو أهمية القيام بوقفة تأمل بخصوص حصيلة ما تحقق في هذين المجالين الحيويين ، ورسم آفاق عمل منظمتنا ، من أجل تطوير وتعظيم مكتسباتنا المشتركة في ظل مناخ دولي معقد .

فإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أرسى معالم توافق دولي حول القيم الكونية ، وأسس لمجهودات دولية لاحقة من أجل تقنين وحماية واحترام الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، فإن المجموعة الدولية مدعوة اليوم من خلال الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تفعيل مقتضيات هذا الإعلان و تأكيد قيمته السياسية و القانونية على أرض الواقع .

و ضمن هذه المقاربة ، قال جلالة الملك محمد السادس في 10 ديسمبر 1999 : " **لا جدال أن من وسائل احترام حقوق الإنسان الالتزام بالمواثيق الدولية المرتبطة بها ووضع آليات لاحترام الحقوق وصونها. بيد أن تلك الأدوات القانونية والمؤسساتية تظل قاصرة إن لم يكن احترام حقوق الإنسان سلوكا متواترا على جميع المستويات. أو بتعبير آخر إن لم يكن ثقافة مشتركة**" .

والمملكة المغربية ، التي انخرطت بقيادة جلالة الملك محمد السادس في مسلسل طموح وعميق للانفتاح السياسي والتنمية البشرية والتحديث الاجتماعي، مستعدة للمساهمة في هذا الجهد الخلاق لتكريس الإجماع الدولي حول مفاهيم حقوق الإنسان حتى تتحول من مجال للمواجهة والاصطدام إلى إطار للتعاون والتشاور، وحتى لا تبقى مجرد مثل كونية محضة بل حتى تتحول إلى حقائق ملموسة في تنوعها وعدم قابليتها للتجزئة .

وفي هذا الإطار، اقترح المغرب في شهر مارس الأخير على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اعتماد" إعلان عالمي حول التربية و التكوين في مجال ثقافة حقوق الإنسان" ، يهدف الى ترسيخ و تعزيز قيم و مبادئ و مفاهيم حقوق الانسان عبر امتلاكها من لدن كافة مكونات المجتمع حتى تصبح اهتماما يوميا و ممارسة مسؤولة. و يأمل المغرب أن يحظى هذا الاقتراح بتأييد كل الدول حتى يشكل مساهمة قيمة لتخليد الذكرى الستين للاعلان العالمي لحقوق الانسان.

سيدي الرئيس،

تعتبر عمليات حفظ السلام عنصرا هاما في نشاطات منظمة الأمم المتحدة، تجسيدا لمبدأ الأمن الجماعي الذي شكل أحد أركان الميثاق. فبفضل هذه الآلية، أثبتت المنظمة قدرة فائقة على التأقلم مع المتغيرات، وتمكنت من المشاركة بشكل مباشر و فعلي في تعزيز السلم العالمي.

وقد زادت أهمية هذه العمليات في ظل تغير مفهومها الكلاسيكي بتعدد مهامها، بحيث لم تعد تقتصرعلى القيام بحفظ السلام فحسب، وإنما اتسع نطاق عملها ليشمل كذلك مساعدة الدول على إعادة البناء وتحقيق العدالة الانتقالية وتدعيم حقوق الإنسان، فضلا عن نهج الحكامة الجيدة.

ولقد كانت المملكة المغربية سباقة للانخراط في هذا المجهود الأممي حيث شاركت منذ سنة 1960 بأزيد من 50.000 –شخصا ، في 13 عملية حفظ سلام في أربع قارات. وهكذا ، ساهم أفراد القوات المسلحة الملكية ، وغيرهم من القبعات الزرق ، بفضل تضحياتهم ودفاعهم عن قيم المنظمة ، في الحصول مرتين على جائزة نوبل للسلام.

وانطلاقا من هذه التجربة المتراكمة و الخبرة الميدانية ، فإن المغرب يعتقد أنه حان الأوان للبحث في سبل توطيد الأساس القانوني لعمليات حفظ السلام وتقوية إطارها التنظيمي ليأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي عرفتها هذه الآلية ، و الحاجة إلى تحسين ظروف نشرها و عمل أفرادها.

ولهذه الغاية ، يقترح المغرب عقد اجتماع رفيع المستوى خلال السنة المقبلة لتناول هذا الموضوع في شتى جوانبه وأبعاده، واعتماد توصيات من شأنها وضع قواعد جديدة وآليات عمل متطورة كفيلة بضمان نجاعة عمليات حفظ السلام وتوسيع قاعدة المشاركة فيها وتجاوز وقوع بعض الأحداث المأساوية المتعلقة بحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة، أو بعض الممارسات اللاأخلاقية المعزولة.

سيدي الرئيس،

رغم الجهود المبذولة، ما زالت القارة الإفريقية تواجه تحديات هامة في المجال الأمني و صعوبات حقيقية لتحسين الأوضاع المعيشية والصحية للمواطن الإفريقي.

وانطلاقا من انتمائه الإفريقي المتجذر، والروابط التاريخية والانسانية والدينية العريقة التي تجمعه مع الدول الإفريقية ، جعل المغرب بتوجيهات من جلالة الملك محمد السادس، من علاقاته مع القارة الإفريقية إحدى أولويات سياسته الخارجية وذلك وفق مبادئ الاحترام المتبادل والتضامن الفاعل والتعاون المثمر والانخراط البناء في المبادرات الاقليمية والاستراتيجيات الدولية الموجهة لفائدة قارتنا.

فبالإضافة إلى البرامج التنموية المندرجة في إطار تفعيل صيغ متجددة و ناجعة للتعاون جنوب-جنوب، وفضلا عن مختلف عمليات التضامن مع الدول الافريقية المتضررة من الكوارث الطبيعية ،انعقد بالرباط في أبريل 2007 ، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، "المؤتمر الإفريقي الأول للتنمية البشرية" الذي شكل مناسبة لوضع إستراتيجية متكاملة تتمحور حول تلبية حاجيات إفريقيا الخاصة وذلك تنفيذا لأهداف الألفية .

ويعد " إعلان الرباط " وخطة العمل والتوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر وثائق مرجعية في نطاق التحضير للاجتماع الرفيع المستوى حول أفريقيا والتنمية المزمع عقده السنة المقبلة بناءا على اقتراح تقدم به المغرب . كما قد تشكل خلاصات هذا المؤتمر مساهمة مفيدة لأعمال القمة العالمية حول أهداف الألفية المزمع عقدها السنة المقبلة وفق الاقتراح الذي تقدم به الوزير الأول في المملكة المتحدة.

وفي هذا السياق، يتطلع المغرب الى أن يتضمن التقرير الذي سيقدمه الأمين العام خلال هذه الدورة حول "أسباب النزاعات ودعم الأمن والتنمية المستدامة بإفريقيا" توصيات عملية و رؤية سياسية واضحة لإرساء دعائم الاستقرار والأمن والسلم بالقارة وترسيخ الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان، واحترام سيادة الدول الافريقية ووحدتها الترابية ، وتماسك نسيجها الوطني وتسوية النزاعات بالطرق السلمية القائمة على مراعاة حسن الجوار.

سيدي الرئيس،

تمر قضية الصحراء المغربية، كأحد النزاعات الاقليمية المزمنة بالقارة الافريقية، بمنعطف تاريخي هام وذلك في ضوء انطلاق مفاوضات منهاست بين أطراف هذا النزاع ، تحت إشراف الأمم المتحدة، وفي ظل الدينامية التي أفرزتها المبادرة المغربية المتعلقة بنظام الحكم الذاتي و التي فتحت آفاقا واعدة لتجاوز المأزق الذي يواجهه هذا

الملف على المستوى الأممي ، وطرحت مقومات حل سياسي ،واقعي ونهائي وقابل للتطبيق لنزاع إقليمي يعيق قيام تجمع مغاربي قوي ومتجانس كشريك متفاعل مع محيطه الجيو – سياسي.

إن هذه المبادرة المغربية، التي تستجيب لنداءات مجلس الأمن منذ 2004 بشان ضرورة البحث عن حل سياسي للنزاع ، تنسجم مع أحكام الشرعية الدولية وتعتبر نتاج مشاورات دولية موسعة واستشارات داخلية معمقة شارك فيها سكان المنطقة من خلال المجلس الاستشاري الملكي للشؤون الصحراوية .

و في ظل هذه الدينامية الايجابية، تبنى مجلس الأمن القرار 1754 الذي شكل قطيعة مع المقاربات السابقة والمقترحات المتجاوزة في التعامل مع هذه القضية، حيث دعا للتفاوض مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة على مدار الشهور الأخيرة ، وفي صميمها المبادرة المغربية ، القائمة على جهود و صفها مجلس الأمن ب "الجادة وذات المصداقية" .

و المملكة المغربية، التي شاركت في هذه المفاوضات بحسن نية وبروح بناءة ومنفتحة، تجدد التزامها بالمضي قدما في هذا المسلسل، بغية الوصول الى حل نهائي لهذا النزاع في نطاق السيادة الوطنية للمملكة ووحدتها الترابية وعلى أساس مبادرة الحكم الذاتي كهدف حتمي لهذا المسلسل التفاوضي وكعرض منفتح و مرن، لكنه غير قابل للانتقاء والتجزئة .

إن حل هذا النزاع الإقليمي على ضوء المبادرة المغربية من شأنه خلق نظام أمن إقليمي مستقر ومتجانس، قائم على التعاون بين دول المنطقة لمواجهة التحديات الأمنية الخطيرة، من إرهاب واتجار في البشر إلى شتى أشكال التهريب، والتي تتجاوز أثارها السلبية المنطقة لتمتد لجوارها الأروبي المتوسطي.

سيدي الرئيس ،

إن الظروف الدقيقة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط تتطلب من الجميع بذل أقصى الجهود لإنهاء صراع مرير ومؤسف عانت منه شعوب المنطقة طوال أزيد من نصف قرن.

ومن هذا المنبر الموقر ، فإن المملكة المغربية، التي تتابع عن كثب كل هذه التطورات، لتؤكد من جديد على الحاجة الملحة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وفق مقاربة شمولية، على أساس الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف بما فيها خارطة الطريق، واعتماد مبادرة السلام العربية كخيار استراتيجي، يترجم الرغبة الصادقة للدول العربية في تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، مما يمكن دول وشعوب المنطقة من العيش في أمن وسلام واستقرار.

والمغرب يتطلع بكل تفاؤل إلى الاجتماع الدولي المزمع عقده، حول الشرق الأوسط، قبل نهاية هذه السنة.

كما أن المملكة المغربية، التي تترأس لجنة القدس الشريف في شخص صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تشدد مرة أخرى على ضرورة احترام الوضع الخاص لمدينة القدس وهويتها الحضارية والروحية.

و لقد حرص جلالة الملك على اثارة انتباه المنتظم الأممي و مخاطبة القوى الفاعلة لبذل مساعيها الحميدة لوقف الحفريات الباطلة و اللامشروعة في محيط المسجد الأقصى المبارك.

و تتابع المملكة المغربية بانشغال كبير الظروف العصيبة التي يمر بها العراق الشقيق، وتدعو، بهذه المناسبة، إلى ضرورة التحلي بالحكمة والتبصر والجنوح إلى الحوار الجاد والمصالحة الوطنية بين كل الطوائف والتيارات، وذلك للحفاظ على سيادة العراق ووحدته الترابية، والقضاء على دوامة العنف الذي يهدد استقراره وأمنه.

سيدي الرئيس ،

يعيش عالمنا اليوم تحولات جد هامة و يواجه تحديات ملحة وذات طابع شامل، تفرض وجود مؤسسات متعددة الأطراف لها القدرة على إقامة تعاون متناسق وفعال بين الدول و خلق تآزر و انسجام بين مختلف المبادرات الوطنية و الاقليمية.

ومن هنا تبدو الأهمية القصوى لوجود منظمة أمم متحدة قوية تحظى بثقة والتزام الدول الأعضاء ، مدعمة بإنجاح برنامجها الإصلاحي ، وأكثر مصداقية بمواءمة أجندتها مع استحقاقاتنا الحاسمة ومتطلبات صنع مستقبل أفضل للبشرية في إطار علاقات دولية أكثر توازنا وتضامنا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.